مدى فاعلية تقارير ديوان الرقابة المالية عن مراجعة الأداء على أنشطة شركات التأمين العراقية (دراسة ميدانية)

أ.د محمود السيد الناغي* **محمد سلمان خلف****

***الأستاذ الدكتور محمود السيد الناغي** حاصل على درجة دكتور الفلسفة في المحاسبة كأول درجة تمنحها جامعة المنصورة. زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية ، زميل الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب . وله العديد من الابحاث العلمية والكتب في مجال المحاسبة والمراجعة.

Email:mahmoudelnaghi@yahoo.com

****الباحث محمد سلمان خلف** تخرج من جامعة بغداد- كلية التجارة - قسم المحاسبة العام الدراسي٢٠٠٩- ٢٠١٠ وتم قبولي لدراسة الماجستير في جامعة المنصورة للعام الدراسي ٢٠١٧-٢٠١٨. اعمل كمحاسب في قسم الرقابة الداخلية شركة إعادة التأمين العراقية العامة، وللباحث اهتمام في تطوير مهنة المراجعة في العراق والاستفادة من الخبرات المصرية وتجربتها في هذا المجال.بغداد- العراق

Email:mssmh.1980@gmail.com

الملخص

أستهدفت الدراسة التعرف على مدى فاعلية تقارير مراجعة الاداء على اقتصادية وكفاءة وفعالية أداء شركات التأمين . من خلال صياغة واختبار الفرض الرئيس لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين مدى فاعلية تقارير مراجعة ديوان الرقابة المالية الاتحادي وأداء شركات التأمين العراقية العامة " . وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين تقارير المراجعة والأداء في شركات التأمين ، ولاتوجد علاقة ذات دلالة معنوية بين التقارير واقتصادية وكفاءة وفعالية أداء شركات التأمين . وتعتبر تقارير الأداء أداة مهمة لتقييم أداء شركات التأمين وإعادة التأمين.

تعتبر تقارير الأداء وسيلة مهمة وفعالة لتطوير أداء شركات التأمين وتعتبر أداة ترشيد ومساعدة يعتمد عليها صانعي القرار . وأوصت الدراسة بضرورة قيام ديوان الرقابة المالية إعادة النظر في عملية مراجعة الأداء واتباع اساليب تنسجم مع مبادئ مراجعة الأداء (الاقتصادية والكفاءة والفعالية) لكي تحقق مراجعة الأداء الهدف المنشود منها والمتمثل بتحسين أداء الأنشطة للوحدات الحكومية .

Abstrac

The study aimed to identify the effectiveness of performance audit reports on the economic, efficiency and effectiveness of insurance companies 'performance. Through formulating and testing the main hypothesis, there is no statistically significant relationship between the effectiveness of the reports of the Federal Financial Supervision Bureau review and the performance of general Iraqi insurance companies.

The study reached a number of results, the most important of which is a significant relationship between audit reports and performance in insurance companies, and there is no significant relationship between reports and economic, efficiency and effectiveness of the performance of insurance companies. Performance reports are an important tool for evaluating the performance of insurance and reinsurance companies. Performance reports are an important and effective way to improve the performance of insurance companies and are a tool for rationalization and assistance that decision makers rely on .The study recommended that the Financial Supervision Bureau should review the performance review process and adopt methods consistent with the principles of performance review (economic, efficiency and effectiveness) in order for the performance review to achieve the desired goal of improving the performance of activities for government units.

١ – المقدمة

أن تقييم أداء المؤسسات العامة وبرامجها قد أصبح جزءا لا يتجزأ من المراجعة الحديثة ، فالمراجعة التقليدية تهدف الى التأكد من صحة دلالة القوائم المالية ، بينما المراجعة الحديثة تعمل بجانب ما تقدم على تقييم الأداء ودراسة الفعالية و الكفاءة للبرامج ، وذلك للتأكد من حسن استخدام المال العام ، فمراجعة الأداء تهدف الى التركيز على مدى تحقق الكفاءة والاقتصاد والفعالية في استغلال المنظمة للموارد المتاحة [١]. وتطورت وظيفة المراجعة الحكومية من كونها وسيلة للحفاظ على المال العام ، الى اعتبارها وسيلة لترشيد الانفاق الحكومي ولزيادة الشفافية وتفعيل المساءلة وتقييم كفاءة وفعالية البرامج الحكومية ، ويعد الديوان أعلى جهة رقابية في العراق للقيام بعملية المراجعة على الأعمال والانشطة الحكومية ، وبموجب المادة الرابعة من قانون ديوان الرقابة المالية الاتحادي في العراق رقم (٣١) لسنة ٢٠١١ المعدل ، يهدف الديوان الى تطوير كفاءة أداء الجهات الخاضعة لرقابته. وإصدار تقارير مراجعة الأداء التي تسهم في تحقيق هذا الهدف. ويعتبر قطاع التأمين أحد القطاعات المهمة ، حيث يؤدي عدة وظائف مهمة ويحقق عدة فوائد ذات طابع اجتماعي يؤديها وعلى الصعيد الاقتصادي للدولة . أن تطوير كفاءة أداء شركات التأمين غاية تسعى تقارير مراجعة الأداء لديوان الرقابة المالية الاتحادي الى تحقيقها .

٢. مشكلة البحث

إن نجاح أي وحدة اقتصادية يعتمد على وجود أداء كفء وفعال يوفر الضمان لحسن استخدام الموارد المتاحة وموجوداتها من الهدر والضياع وسوء الاستخدام والاستغلال ، فضلا عن توافر المعلومات الدقيقة والموثوقة والتي عن طريقها يمكن اتخاذ القرارات المناسبة لرفع كفاءتها التشغيلية . ويقوم ديوان الرقابة المالية بمراجعة أداء المؤسسات الحكومية العراقية بصورة عامة ، وشركات التأمين العراقية العامة بصورة خاصة ،وبالرغم من اصدار ديوان الرقابة المالية الاتحادي لتقارير مراجعة الأداء الخاصة بأداء شركات التأمين العراقية العامة ، إلا أنه يمكن ملاحظة استمرار ضعف أداء شركات التأمين العراقية العامة ومن مظاهر هذا الضعف محدودية الغطاء التأميني وغياب الوعي التأميني ، القوانين والتشريعات التي تنظم اعمال التأمين في العراق [٢] .

---

١ الاصم ، مختار ، **إدارة الموازنات العامة** ، منشورات جامعة الامارات – الامارات العربية المتحدة ، ٢٠٠١ ص٢٢٦ .

٢ صالح ، بوران فاضل ، التحديات التي تواجه قطاع التأمين في العراق (دراسة تحليلية) ، مجلة العلوم الأقتصادية والإدارية العدد (١٠٤) المجلد (٢٤) سنة ٢٠١٧ ، ص٢٠٢.

وعلى ذلك تنبثق مشكلة الدراسة ، والتي يمكن صياغتها في التساؤل الرئيس :

ما مدى فاعلية تقارير مراجعة الأداء لديوان الرقابة المالية الاتحادي على أداء شركات التأمين العراقية العامة ؟

٣. أهداف البحث

يتمثل الهدف الأساسي في هذا البحث التعرف على مدى فاعلية تقارير المراجعة لديوان الرقابة المالية الاتحادي على الأداء في شركات التأمين العراقية العامة ، وينبثق منه ثلاثة أهداف فرعية :

١. مدى فاعلية تقارير مراجعة الأداء لديوان الرقابة المالية الاتحادي على اقتصادية الأداء في شركات التأمين العراقية العامة.

٢.مدى فاعلية تقارير مراجعة الأداء لديوان الرقابة المالية الاتحادي على كفاءة الأداء في شركات التأمين العراقية العامة.

٣.مدى فاعلية تقارير مراجعة الأداء لديوان الرقابة المالية الاتحادي على فعالية الأداء في شركات التأمين العراقية العامة.

٤. أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من أهمية تقارير مراجعة الأداء ومن خلال الدور الرئيس الذي تلعبه في مدى استغلال المؤسسات الحكومية لمواردها باقتصادية وكفاءة والفعالية في تحقيق أهدافها. وكذلك يستمد البحث أهميته العلمية من نقص الكتابات والبحوث في مجال تقييم فاعلية تقارير مراجعة الأداء لديوان الرقابة المالية على نشاط شركات التأمين على مستوى العراق . أن البحث يستمد أهميته العملية كونه يسعى لاختبار فروضه ميدانياً ، فالنتائج الميدانية لهذا البحث يمكن أن توجه اهتمام العاملين في ديوان الرقابة المالية الاتحادي وشركات التأمين العراقية العامة إلى أهمية و ضرورة التواصل من أجل زيادة فعالية مراجعة الأداء.

٥. فروض البحث :

تحقيقا لأهداف البحث سيتم اختبار صحة الفروض الاتية

الفرض الرئيس : "لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين مدى فاعلية تقارير مراجعة ديوان الرقابة المالية الاتحادي على الأداء في شركات التأمين العراقية العامة " .

ومن الفرض السابق يمكن اشتقاق الفروض الفرعية الاتية :

١." لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية لمدى فاعلية تقارير مراجعة الأداء لديوان الرقابة المالية الاتحادي وبين **اقتصادية الأداء** في شركات التأمين العراقية العامة " .
٢." لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية لمدى فاعلية تقارير مراجعة الأداء لديوان الرقابة المالية الاتحادي وبين **كفاءة الأداء** في شركات التأمين العراقية العامة " .
٣. " لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية لمدى فاعلية تقارير مراجعة الأداء لديوان الرقابة المالية الاتحادي وبين **فعالية الأداء** في شركات التأمين العراقية العامة ".

٦- منهجية البحث :

اعتمد البحث على منهجيتين واعتمد الباحث عليهما بشكل متكامل ، سعياً الى تحقيق اهداف الدراسة واختبار فروضها وهما المنهج الاستقرائي حيث تم جمع البيانات اللازمة لاختبار فروض الدراسة للمجتمع وعينة الدراسة ، والمنهج الاستنباطي حيث تم الرجوع الى الدراسات والأدبيات المحاسبية التي لها علاقة بموضوع الدراسة واستخدام البيانات والمعلومات التي تطلبتها هذه الدراسة بغرض تحليلها ، كما استخدمت الدراسة اسلوب تحليل المحتوى في الدراسة الميدانية.

٧. الدراسات السابقة

(١) دراسة (عرفه ، ٢٠٠٦)[٣] :

هدفت الدراسة إلى بناء أسلوب كمي لتقييم أداء شركات التأمين العامة ليكون مقياسا لأدائها وتطبيق هذا الأسلوب على هذا الشركات بهدف ترتيبها من حيث أدائها المالي وتوفير نظام للمعلومات يمكن من خلاله القيام بعملية التقييم . أجريت الدراسة في مصر. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن هنالك أوجه قصور في منهج تقييم الأداء المطبق في سوق التأمين المصري حيث أن أغلب النظم المطبقة مأخوذة من أسواق أجنبية وقد لا تتناسب ظروفها مع ظروف السوق المصري وأيضاً قد لا تتكامل فيها أهداف الادارة ونظم المعلومات المحاسبية ومتطلبات البيئة الاقتصادية وبالتالي قد لا تعبر عن حقيقه الأداء لشركات التأمين وقد لا تساعد على ترتيب الشركات وفقاً لمستويات الأداء.

(٢) دراسة (النعامي ، ٢٠١٠) [٤]:

[٣] عرفه ، حسين مصطفى إبراهيم ،" أسلوب مقترح لتقييم شركات التأمين المباشر بالتطبيق على التأمينات العامة بالسوق المصري " ، رسالة ماجستير – منشورة ، جامعة اسيوط ، كلية التجارة ،٢٠٠٦ .

هدفت الدراسة لتحديد مجالات مساهمة المراجعة الإدارية في خدمة الإدارة، وترشيد قراراتها، وقياس الكفاءة والفاعلية وتقييم الأداء للوظيفة الإدارية بالشركات المساهمة العامة الفلسطينية في قطاع غزة– فلسطين . وتوصلت الدراسة الى أن المراجعة الإدارية لم تلق الاهتمام الكافي حتى الآن من قبل الجمعيات المهنية للمحاسبة والمراجعة في قطاع غزة، وكان من نتيجة ذلك عدم ظهور مفهوم متفق عليه لهذا الفرع من فروع المراجعة أسوةً بالمراجعة المالية .

(٣) دراسة (محمد ، ٢٠١٣)[٥] :

هدفت الدراسة إلى دراسة واقع التأمين ومؤشرات التقويم المستخدمة ، وتحليل القوائم المالية من خلال أدوات التحليل ، تقويم الأداء وتشخيص جوانب الضعف والقوة . وتوصلت الدراسة ان نشاط التأمين يعاني من بعض المشاكل التشريعية ، تنعكس على مستوى أدائه ، وجود ضعف في التدريب ، فضلاً عن قلة عدد الموظفين من ذوي الكفاءات العالية ، أن انخفاض الأداء في بعض الأحيان قد يعود إلى ضعف الوعي لدى أغلب الشرائح أو أن تأثير الأوضاع الامنية تشكل عاملاً مساعداً ، وأوصت الدراسة بضرورة اهتمام الشركة في تطوير الملاكات التدريبية والتنسيق مع الجامعات والشركات الأجنبية ذات العلاقة أو مراكز التدريب وذلك لرفع كفاءة الأداء ، العمل على إعداد مسودة قانون يساعد في تفعيل قطاع التأمين.

(٤) دراسة (جلول ، ٢٠١٥)[٦] :

هدفت الدراسة إلى تقديم نموذج كمي لتقييم الأداء المالي لشركات التأمين يأخذ في الاعتبار المؤشرات المالية الملائمة للسوق المصرية ، ويساعد جهة الإشراف والرقابة في تحديد الشركات التي تعاني من اضطرارات مالية ، وتحتاج إلى فحص سريع لمراكزها المالية . وتوصلت الدراسة إلى إستخدام أسلوب تحليل التمايز التدريجي إلى نموذج كمي لتقييم الأداء المالي لشركات التأمين يأخذ في الاعتبار المؤشرات المالية الملائمة للسوق المصرية . وأوصت الدراسة على ضرورة وجود

---

[٤] النعامي ، علي سليمان ،" مجالات مساهمة المراجعة الإدارية في خدمة الإدارة وترشيد قراراتها وقياس الكفاءة والفاعلية وتقييم الأداء للوظيفة الإدارية بالشركات المساهمة العامة الفلسطينية دراسة لآراء عينة من مديري الشركات المساهمة ، المراجعين الداخليين، المراجعين الخارجيين " ، **مجلة تنمية الرافدين** , جامعة الموصل ، كلية الإدارة والاقتصاد ، المجلد الثاني والثلاثون ، العدد تسعة وتسعون ، ٢٠١٠ ، الصفحات ٢٠٧– ٢٣٣.

[٥] محمد ، فائزة عبدالكريم ، " تقويم الأداء المالي في شركة التأمين العراقية " ، **مجلة دراسات محاسبية و مالية** ، جامعة بغداد ، المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية ، المجلد الثامن ، العدد الثاني والعشرون ، الفصل الأول ، ٢٠١٣.

[٦] جلول ، عطية محمد ،" نموذج كمي مقترح لتقييم الأداء المالي لشركات التأمين المباشر بالتطبيق على تأمين الممتلكات والمسئولية في سوق التأمين المصري" ، **المجلة العلمية للإدارة** ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، المجلد الخامس والثلاثون ، العدد الأول ، يونيو ،٢٠١٥ ، الصفحات ٩٥، ١١٨ .

نموذج كمي لتقييم المراكز المالية لشركات التأمين والتنبؤ بالوضع المالي لها والتحقق من سلامتها ، وذلك بغرض أن تتجنب هذه الشركات التعرض لحالة من الإعسار المالي من جهة وسرعة العمل على إصلاح الخلل المالي في حالة وقوعه من جهة أخرى .

(٥) دراسة (أوهاج ، ٢٠١٧)[٧]:

هدفت الدراسة التعرف على مدى اعتماد المصارف السودانية على المراجعة الإدارية بجميع مقوماتها الأساسية . توصلت الدراسة إلى ضرورة اعتماد أساسيات عمل المراجعة الإدارية ، اعتماد آلية اتخاذ وترشيد القرارات الاستراتيجية ، تساهم المراجعة الإدارية في تحليل وتقويم البدائل الاستراتيجية واختيار البديل الاستراتيجي المناسب ، يؤدي تفعيل دور المراجع في عملية اتخاذ القرار الاستراتيجي لزيادة فاعلية القرار الاستراتيجي . وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز الاعتماد على المراجعة الإدارية وأدواتها في ترشيد القرارات الاستراتيجية في كل المصارف الحكومية والتجارية .

(٦) دراسة (مرسي ، ٢٠١٩)[٨] :

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي لشركة التأمين الاسلامية خلال العام ٢٠١٦ وفقاً لمؤشرات (IRIS) ، وذلك لاكتشاف نقاط القوة والضعف في إدارة العمليات التأمينية المختلفة ، ومعرفة كيفية توظيف الشركة لأموالها . توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها : تتبع شركة التأمين محل الدراسة سياسة اكتتابية غير سليمة فيما يتعلق بتضخم معدلات الاكتتاب ، وأوصت الدراسة بضرورة قيام هيئة الرقابة على التامين بالعمل على وضع مؤشرات محلية لقياس الأنشطة المختلفة وقياس الأداء الكلي لشركات التأمين العاملة في سوق التأمين السوداني ، كما أوصت الدراسة بضرورة مراجعة أجهزة التحصيل بالشركة ، والعمل على تقليل إجمالي المصروفات العمومية لديها.

(٧) دراسة (Hossain, S.2010) [٩]:

هدفت هذه الدراسة إلى إظهار تطور مراجعة الأداء في أستراليا . وأن تطور مراجعة الأداء في أستراليا لم يتأثر بالوقت ، بل تأثر بالطلب على مراجعة الأداء من قبل الحكومة وصانعي

---

[٧] إبراهيم ، علي أوهاج علي , " دور المراجعة الإدارية في دعم وترشيد القرارات الاستراتيجية بالمصارف السودانية " ، **رسالة دكتوراه – منشورة** , قسم المحاسبة ، جامعة البحر الأحمر، كلية الدراسات العليا ، السودان ، ٢٠١٧.

[٨] مرسي ، سامي أحمد ميرغني ، " تقييم الأداء في شركات التأمين اعتماداً على مؤشرات الإنذار المبكر (IRIS): بالتطبيق على شركة التأمين الإسلامية" ، **مجلة الدراسات العليا** ، جامعة النيلين – كلية الدراسات العليا ، المجلد الرابع عشر ، العدد الرابع والخمسون ، مايو ٢٠١٩، ، الصفحات ١٩٨-٢١٧.

[9] Hossain, S. " From Project Audit to Performance Audit: Evolution of Performance Auditing in Australia. IUP", Journal **of Accounting Research & Audit Practices**, Vol.9. No (3). (2010).

السياسات والإدارات ومستخدمي معلومات الحكومة. وتوصلت الدراسة في الختام ، إن مراجعة الأداء هي مزيج من مراجعة الاقتصاد ، مراجعة الكفاءة ، مراجعة الفعالية ، المراجعة الشاملة ، وتهدف إلى تحسين الأداء العام للمنظمات . أن تطوير تدقيق الأداء في أستراليا لا يرتبط أرتباطاً مباشراً بالوقت ؛ يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتغيرات في السياسات والأنشطة والوظائف ، وإدخال أنظمة إدارة جديدة ، وزيادة المساءلة ومسؤولية الحكومة والبرلمان و وكذلك الحاجة المتزايدة للمساءلة على أموال دافعي الضرائب . .

(٨) دراسة (Ana-MariaBURCA&Ghiorghe ,2014) [١٠]

هدفت الدراسة إلى تحليل محددات الأداء المالي في سوق التأمين الروماني خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢. توصلت الدراسة أن محددات الأداء المالي في سوق التأمين الروماني هي الرافعة المالية في التأمين وحجم الشركة ونمو إجمالي أقساط التأمين المكتوبة ومخاطر الاكتتاب ونسبة الاحتفاظ بالمخاطر وهامش الملاءة المالية ، يعد الأداء المالي لشركات التأمين ذا صلة أيضاً في سياق الاقتصاد الكلي لأن صناعة التأمين هي أحد مكونات النظام المالي . وأوصت الدراسة بضرورة القيام بالتحليل المالي للشركة بأعتباره أداة مهمة يستخدمها الاكتواريين في عملية اتخاذ القرارات بشأن أنشطة الاكتتاب والاستثمار لشركة التأمين.

(٩) دراسة (Maj Syed & Dr. Mohd Taqi 2017) [١١]:

هدفت الدراسة إلى قياس الأداء المالي لبنك البنجاب الوطني للفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٦. فحص موقف الربحية ، فحص أداء الأعمال ، قياس تأثير الودائع والسلف على ربحية البنك ، لتقديم النتائج والاقتراحات لتحسين الأداء المالي للبنك الوطني الباكستاني. وتوصلت الدراسة يتم تحليل الأداء المالي للبنك باستخدام معايير مختلفة . أن السلامة المالية للنظام المصرفي ضرورية ؛ ليس فقط غرس الثقة العامة ولكن أيضا لجعل البنوك قادرة على الاضطلاع بمسؤولياتها الاجتماعية . واوصت الدراسة بضرورة التحليل المالي لأنه يساعد المصرفيين والمديرين في اتخاذ قراراتهم لتحسين الأداء المالي وصياغة السياسات التي من شأنها تعزيز النظام المالي الفعال. توصي الدراسة أيضًا بالتدابير التي يمكن أن يعتمدها البنك لضمان سلامة عملياته ، الاهتمام

[10] - Ana-Maria BURCA & Ghiorghe BATRÎNCA ,"The Determinants of Financial Performance in the Romanian Insurance Market International". **Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences** Vol. 4, No.1, January 2014,.

[11] Maj Syed, Mohd Mustafa & Dr. Mohd Taqi, "A Study on the Financial Performance Evaluation of Punjab National Bank". International Journal of Business and Management Invention, January. 2017.

للأنشطة المصرفية الرئيسية التي قد تساعد في زيادة وضع الأداء المالي وتصنيف البنك بالمقارنة مع البنوك الأخرى.

(١٠) دراسة (Abhijit Sharma , 2018) [١٢]:

هدفت الدراسة إلى توضيح أثر الأداء المالي لشركات التأمين من خلال التغييرات في درجات تصنيف شركات التأمين . وتوصلت الدراسة أن شركات التأمين ذات الدرجات الأعلى (الأفضل) في التصنيف تصور استقرار مركزها المالي على المدى الطويل . كما تظهر نتيجة غير متوقعة ولكنها مهمة مفادها أن شركات التأمين ذات درجات التصنيف الجيدة معرضة مع ذلك لتقلبات التصنيف . نخلص أيضاً إلى أن شركات التأمين العامة تعكس توقعات تصنيف أقل استقراراً مقارنةً بشركات التأمين على الحياة وشركات التأمين العامة .

٨- الاطار العلمي لمراجعة الأداء

إن تقييم أداء المؤسسات العامة وبرامجها قد أصبح جزءاً لا يتجزأ من المراجعة المالية الحديثة، فالمراجعة المالية التقليدية تهدف للتأكد من حسن إدارة الموارد المالية دون تبذير أو إسراف ، بينما المراجعة المالية الحديثة تعمل على تقييم الأداء ودراسة الكفاءة والفاعلية للبرامج ، وذلك للتأكد من حسن أستخدام المال العام ، فمراجعة الأداء تهدف للتركيز على الكفاءة والاقتصاد والفاعلية في استغلال المنظمة للموارد المتاحة لها.

أ- مفهوم مراجعة الأداء

تتعدد الاسماء المستخدمة لوصف هذا النوع من المراجعة طبقاً إلى تنوع الجوانب والمجالات التي تغطيها ، وقد حظى هذا النوع من المراجعة باهتمام المحاسبين والمراجعين في السنوات الأخيرة ، كما تعددت المحاولات التي بذلت للتوصل إلى مفهوم شامل ومحدد لها ، ليس هناك اتفاق حول تعريف محدد لمراجعة الأداء بل امتد هذا الخلاف إلى تسميتها فهي عند البعض تسمى[١٣]:

١- مراجعة القيمة للمال العام في الولايات المتحدة الامريكية وكندا .

٢- مراجعة الكفاءة في استراليا.

---

[12] Abhijit.Sharma Diara, MdJadi, DamianWard," Evaluating financial performance of insurance companies using rating transition matrices Author links open overlay panel". The Journal of Economic Asymmetries. Volume 18, November 2018.

١٣ عطيه ، أحمد صلاح ، أصول المراجعة الحكومية وتطبيقاتها بالمنطقة العربية ، الاسكندرية ، **الدار الجامعية** ، ٢٠٠٨. ص٢٩ .

٣- المراجعة الإدارية في المنطقة العربية .

كما تم تسميتها عند البعض [١٤]:

١- مراجعة العمليات .

٢-مراجعة الأداء .

٣- مراجعة النظم .

٤- مراجعة الوظائف .

سيستخدم الباحث اصطلاح مراجعة الأداء باعتباره الاصطلاح المستخدم من قبل المنظمة الدولية لأجهزة الرقابة العليا " INTOSAI" . تم تناول مراجعة الأداء من خلال العديد من المحاور والاهتمامات ، فمن حيث مضمون مراجعة الأداء تعرف مراجعة الأداء " بأنها فحص منهجي منظم للإجراءات والطرق التي تتبع في تشغيل التنظيم أو جزء منه لتقييم الكفاءة والفاعلية في استخدام الموارد وبالتالي فالهدف من هذه المراجعة هو تقييم الأداء وتحديد أي المجالات التي تحتاج الى تحسين وتطوير في الأداء مع أبداء التوصيات الخاصة قي ذلك[١٥]. بينما عرفها "Waring" [١٦] هي تقييم منهجي وموضوعي لإنجازات أو عمليات برنامج أو نشاط حكومي لغرض تحديد فعاليته أو اقتصاده أو كفاءته " في تحقيق أهداف المشروع التنظيمية . أما منظمة الانتوساي فقد عرفتها " فحص مستقل وموضوعي لأعمال الحكومة أو أنظمتها أو برامجها أو مؤسساتها والتي تتعلق بإحدى الجوانب الثلاثة أو أكثر ، وهي الاقتصاد والكفاءة والفعالية وذلك بهدف التطوير[١٧] .

ب- مفاهيم أخرى لمراجعة الأداء :

تواجه المنشآت الاقتصادية بيئات سريعة التغير في متطلباتها وفي مواردها، وبالتالي متغيرة في اتجاهاتها، إذ نجد تغيراً مستمراً في حجم الطلب وتنوع في مواصفاته ومنافسة شديدة في الأسواق، الأمر الذي فرض على المنشآت توجهاً لتطوير تقنياتها، وبالتالي مكوناتها لضمان القدرة على الاستجابة لتغيرات البيئة والأسواق، ولضمان تحقيق التطوير، وهكذا تطورت وظيفة الرقابة في

١٤ عبدالمنعم ، حسن, " تقديم لمفهوم المراجعة الادارية " ، **الجمعية المصرية للإدارة المالية** ، المجلد ٢٧ العدد ٣ ، ١٩٩٨. ص٥.

١٥ محمد، رفيق عبدالرزاق ، " مدى فاعلية التدقيق التشغيلي في الشركات العامة : دراسة ميدانية " ، مجلة الكوت للعلوم الإقتصادية والإدارية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة واسط ، العدد(٢٦) ، حزيران – ٢٠١٧.

[16] WARING,C.; MORGAN, S. Performance Accountability and Combating Corruption. Washington, D.C: The World Bank, 2007. P.448.

[17] Auditing Standards. Auditing Standards Committee International Organization of Supreme Audit Institutions,2004"implementation guidelines for performance Auditing based on INTOSAI Auditing Standards and Practical Experience" INTOSAI

إدارة الرقابة المنشآت لتواكب متطلبات السرعة والدقة والتكامل لقياس الأداء[١٨] ، فطغت المفاهيم الرقابية الجديدة مثل:-

- الإدارة بالأهداف والنتائج.
- الرقابة الذاتية.
- الجودة الشاملة.

ولتفعيل هذه المفاهيم الجديدة في إدارة المنشآت تم تطوير عدد من المقاييس المتقدمة لتقويم الأداءمثل[١٩]:

- الكفاءة.
- الفاعلية.
- الإنتاجية.

ت- التحديات والمشاكل التي تواجه مراجعة الأداء

تواجه مراجعة الأداء عدد من المشاكل اهمها ما يلي[٢٠] :

١- **التأهيل العلمي والعملي لمراجع الأداء** : لم تلق مراجعة الأداء قدراً كبيراً من الاهتمام مثل المراجعة المالية نظراً من تأهيل علمي وعملي وعناية مهنية حيث يجب على مراجع الأداء بذل العناية المهنية الكافية والجهد عند قيامه بالنراجعة وإعداد التقرير ، حيث أن مراجعة الأداء الفعالة تعتمد بقدر كبير على المراجع وحالته الذهنية .

٢- **توفير البيانات في الوقت المناسب** : صعوبة توفير البيانات والمعلومات عند التنفيذ الفعلي للخطط والبرامج والأهداف في الوقت المناسب وبالقدر الكافي والدقة العالية .

---

[١٨] درويش ، سعيد أحمد ، " مراجعة الكفاءة الإدارية في ضوء تعدد أهداف المنشأة المحاسبية : بالتطبيق على إحدى مؤسسات قطاع الصناعات المعدنية " ، رسالة دكتوراة – غير منشورة ، جامعة القاهرة ، فرع الخرطوم ، ١٩٩٥ . نقلاً عن جربوع ، يوسف محمد و حلس ، سالم عبدالله ، " مجالات مساهمة المراجعة الإدارية في خدمة الإدارة وترشيد قراراتها ، بحث – منشور ، ٢٠٠٧ ، ص١١ .

[١٩] مصطفى ، سيد أحمد ، " تقييم الكفاءة والفاعلية " إدارة الإنتاج والعمليات الصناعية والخدمات " ١٩٩٩ ، ص ٣٩ . نقلاً عن ، المصدر السابق ،ص١٢ .

[٢٠] عبدالفتاح ، محمد عبدالفتاح محمد ، "مشكلات تطبيق مراجعة الأداء كأداة لرفع كفاءة الأداء " ، **رسالة ماجستير – غير منشورة** ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٦، ص٤٨ **. نقلاً عن** الأشقر، محمد أحمد ، " مجالات مساهمة مراجعة الأداء في خدمة الإدارة وترشيد قراراتها في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية دراسة تحليلية لآراء مدراء الشركات المساهمة ، المراجعين الداخليين ، المراجعين الخارجيين في الاراضي الفلسطسنية " ، **رسالة ماجستير – منشورة** ، الجامعة الإسلامية (غزة) ، كلية التجارة ، فلسطين ، ٢٠٠٨ ، ص٣٩-٤٠ .

٣- **عدم وجود معايير واضحة ومحددة** : تلزم تقييم الأداء الإداري وجود معايير واضحة ومحددة عند الأستخدام للموارد الاقتصادية المتاحة سواء بشرية أ, مادية أو مالية .

٤- **استقلال مراجع الأداء** : حيث أن خصوع مراجع الأداء للإدارة العليا يتعذر معه مناقشة رؤسائه في أي بند مخالف للقواعد العلمية ولايتمكن من إبداء رأي فني محايد عند مستويات الإدارة العليا ، إلا أن المراجع الإداري الخارجي يستطيع إبداء رأيه في أداء جميع المستويات الإدارية بما فيها المستويات العليا وبالتالي فهو يفيد الوحدة الاقتصادية أكثر مما إذا كان تبعاً للإدارة العليا ومن هنا يتضح أن احد مقومات نجاح مراجعة الأداء هي بالتعاون والتنسيق التام بيين المراجع الداخلي العارف بالإمور المالية والإدارية للمنشآة والمراجع الخارجي ، وصفة الحيادالكامل للمراجع الداخلي و المراجع الخارجي تؤدي إلى نتائج في قياس كفاءة الأداء الإداري في جميع المستويات الأدارية داخل المنشآة .

٩- خطوات وتقييم المخاطر في مراجعة الأداء للقطاع العام

أ- خطوات تنفيذ مراجعة الأداء :

تتمثل خطوات مراجعة الأداء بأربعة مراحل كالآتي :

١- التخطيط للمراجعة . ٢- تنفيذ مهمة المراجعة .

٣- التقرير . ٤- المتابعة

ب- تقييم المخاطر في مراجعة الأداء

تتمثل مخاطر مراجعة الأداء في احتمال أن تكون نتائج المراجعين أو استنتاجاتهم أو توصياتهم غير صحيحة أو غير كاملة نتيجة لعوامل مثل الأدلة غير الكافية أو المناسبة ، أو عملية التدقيق غير الكافية ، أو الإغفال المقصود أو المعلومات المضللة بسبب من تحريف أو احتيال. يتضمن تقييم مخاطر المراجعة كلاً من الاعتبارات النوعية والكمية . تشمل العوامل التي تؤثر على مخاطر المراجعة الأطر الزمنية أو تعقيد أو حساسية العمل ؛ حجم البرنامج من حيث المبالغ المخصصة وعدد المواطنين الذين خدموا ؛ مدى ملاءمة أنظمة وعمليات الكيان الذي خضع للتدقيق لمنع حالات عدم الاتساق أو الأخطاء الجسيمة أو الاحتيال أو اكتشافها ؛ وصول مدققي الحسابات إلى السجلات. تتضمن مخاطر المراجعة مخاطر عدم اكتشاف المراجعين لأي خطأ أو تضارب أو خطأ كبير أو احتيال في الأدلة الداعمة للمراجعة. يمكن تقليل مخاطر المراجعة من خلال اتخاذ إجراءات مثل زيادة نطاق العمل ؛ إضافة متخصصين ومراجعين إضافيين وموارد أخرى لإجراء

التدقيق ؛ تغيير منهجية الحصول على أدلة إضافية أو أدلة عالية الجودة أو أشكال بديلة من الأدلة المؤيدة ؛ أو مواءمة النتائج والاستنتاجات لتعكس الأدلة التي تم الحصول عليها[٢١] .

١. **الغرض من تقييم المخاطر:** يتطلب من مراجع الأداء تقييم المخاطر خلال الدراسة الأولية وذلك بهدف[٢٢] :

أ. الكشف عن مناطق الضعف في المنظمة.

ب. تحديد المخاطر وتحليل تلك الكثر أهمية حاسمة لتحقيق الأداء الجيد .

ج.فحص كيفية إدارة المخاطر من قبل المنظمة.

د.تركيز المراجعة على المجالات ذات المخاطر العالية وتطوير الإمكانات ذات الصلة أسئلة المراجعة.

١٠- ديوان الرقابة المالية العراقي الاتحادي وقطاع التأمين العام

أكتسبت اجهزة الرقابة العليا اعتراف كل دول العالم بوصفها الحارس على المال العام ، من خلال وضعها كهيئات مستقلة تقوم بمساءلة الجهاز الاداري للدولة بكافة مستوياته عن استخدامه وإدارته للمال العام . أن دور اجهزة الرقابة العليا كحارس على المال العام ، لازال محدوداً ، وبالأخص في دول العالم الثالث نتيجة عوامل عديدة من بينها ضعف الامكانيات المادية والكفاءات البشرية ، ونقص الاستقلال عن السلطة التنفيذية ، بالإضافة الى غياب الاتصال بينها وبين منظمات المجتمع المدني . يعد ديوان الرقابة المالية الاتحادي جهاز رقابي مهني متطور يتمتع بالحياد والاستقلال يسهم في المحافظة على المال العام ورفع كفاءة أداء الأجهزة المشمولة برقابته ويعمل على المشاركة الفعالة في محاربة الفساد وتطبيق مبادئ الشفافية والمساءلة والقواعد والمعايير في مجالات الرقابة المالية وكسب ثقة الأطراف المتعاملة معه وأحداث الفارق في حياة المجتمع . وتعد أعمال الرقابة والتدقيق لشركات التأمين التابعة للقطاع العام جزء من واجباته . ويقوم ديوان الرقابة بممارسة الرقابة الشاملة على اعمال الشركات .

وقد حظيت صناعة التأمين بمكانة مرموقة في الاقتصادات الحديثة , وتوازي أهميته أهمية القطاع المصرفي , إذ أن التأمين يعني في الواقع قاعدة ادخارية ضخمة تساهم في النمو الاقتصادي

---

[٢١] المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ، معايير المراجعة الحكومية الفقرة ٨.١٦ ، **صادرة عن المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الانتوساي)**

[22] European Court of Auditors, Auditing Methodology and Support Unit Risk Assessment in Performance Auditing ECA - Risk Assessment Guidelines - October 2013 - Page 2

والاجتماعي , كما أنه قاعدة مهمة لحماية وتأمين كافة جوانب الحياة الاقتصادية. ويمكن تبيان ذلك من متابعة مدى حجم واتساع أنماط التغطيات التأمينية التي يشهدها الاقتصاد المعاصر .

أ- نشأة ديوان الرقابة المالية الاتحادي

يعد من اول الاجهزة الرقابية التي أنشئت في الدولة العراقية بعد تأسيسها عام١٩٢١[٢٣]. وتأسس ديوان الرقابة المالية عام ١٩٢٧ باعتباره الجهة المسئولة عن أعمال الحكومة بصورة عامة، ومر ديوان الرقابة المالية الاتحادي بخمس مراحل تاريخية خلال سيرة عمله منذ عام ١٩٢٧ وانتهت في العام ٢٠١١ بصدور قانونه الجديد وتعديله في سنة ٢٠١٢[٢٤].

يعتبر ديوان الرقابة المالية الاتحادي هيئة مستقلة مالياً وإدارياً له شخصية معنوية وهو أعلى هيئة رقابة مالية يرتبط بمجلس النواب العراقي يمثله رئيس الديوان أو من يخوله يتولى الرقابة على المال العام أينما وجد من خلال الرقابة على أعمال الجهات الخاضعة لنطاق رقابته في جميع أرجاء العراق بموجب قانونه والقوانين النافذة الأخرى، ويعد أحد الأجهزة الرائدة في حماية المال العام والكشف عن حالات الغش والتلاعب ومكافحة الفساد المالي والإداري والمساهمة الفاعلة في دعم الاقتصاد الوطني وبناء عراق جديد قائم في إدارته على أسس مالية واقتصادية وقواعد علمية وقانونية رصينة وثابتة **، وقد مر الديوان بعدة مراحل منذ تأسيسه .**

بدأت **المرحلة الاولى** بصدور القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٢٧ الذي صدر استناداً الى القانون الأساسي العراقي ، والذي نص في المادة (١٠٤) منه ، على انه (يجب أنْ يسنَّ قانون ينصُّ على تأسيس دائرة لتدقيق جميع المصروفات) [٢٥] ، وهذه الدائرة تكون تحت رئاسة مراقب الحسابات العام ، والذي يكون مسئولاً بدوره أمام مجلس الأمة وله الصلاحيات في وضع التعليمات وإصدار الأوامر لتسيير أعمال دائرته [٢٦] .

وجاءت **المرحلة الثانية** في الفترة ما بين (١٩٦٨- ١٩٨٠) ، عندما صدر القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٨ وسمي بالقانون ديوان الرقابة المالية ، وهي أول تسمية صريحة بالنص للرقابة المالية

---

[٢٣] نجم ، سامي حسن ، " تعدد الاجهزة الرقابية في العراق وأثره على فاعليتها -دراسة مقارنة " ، **مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية** ، المجلد الثالث، العدد الحادي عشر ،٢٠١٤ ، ص٥١٩.

[٢٤] الزبيدي ، نوار دهام ، دور الخبرة الوطنية في التوعية لمتطلبات تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ، **مجلة الحل القانونية تصدر عن هيئة حل نزاعات الملكية العقارية** ، العدد ٢٢ ، ٢٠١٠، ص ٢١.

٢٥ المادة (١٠٤) من القانون الاساسي العراقي لسنة ١٩٢٥.

[٢٦] الزبيدي ، نوار دهام ، مرجع سابق ، ص ١١-١٢ .

في العراق. ومنح هذا القانون مجموعة من الصلاحيات للديوان منها ، سحب يد المخالفين او تنحيتهم ، وإحالة المخالفين الى لجان الانضباط والمحاكم المختصة ، ومنح هذا القانون ايضاً رئيس الديوان وعضو المجلس الرقابي نوع من الحصانة عند ما نص على عدم جواز إقصاء أي منهم إلا بقرار صادر من المحكمة الجنائية[٢٧].

وبدأت **المرحلة الثالثة** في الفترة ما بين (١٩٨٠- ١٩٩٠) ، فصدر القانون رقم ١٩٤ لسنة ١٩٨٠ ليلغي القانون السابق [٢٨].

اما **المرحلة الرابعة** فجاءت في الفترة ما بين (١٩٩٠- ٢٠١١) بصدور قانون ديوان الرقابة المالية رقم (٦) لسنة ١٩٩٠ ليلغي القانون السابق وينظم عمل الديوان الرقابي[٢٩].

وأخيراً **المرحلة الخامسة** للفترة من (٢٠١١ ولغاية الآن) ، وابتدأت هذه المرحلة بقانون ديوان الرقابة المالية رقم (٣١) لسنة ٢٠١١ ، والذي زاد من صلاحيات الديوان واختصاصاته وأعطاه الاستقلال ، وتم تعديل هذا القانون بقانون التعديل رقم (١٠٤) لسنة ٢٠١٢ ، ليوسع من صلاحياته ، وجاء بأهداف ونص لحماية المال العام والرقابة عليه حرصاً من المشَّرع على تفعيل الدور الرقابي في سبيل رفع مستوى الرقابة على المال العام[٣٠].

١١- هيكلية عملية تقويم الأداء في ديوان الرقابة المالية الاتحادي

ينطلق ديوان الرقابة المالية الاتحادي في وضع خطته في مجال تقويم الأداء من المادة (الرابعة) من القانون رقم (٣١) لسنة ٢٠١١(المعدل) التي حددت أهداف الديوان وقد تمحورت أهداف خطة تقويم الأداء في تقييم الاستراتيجيات والخطط الحكومية لتنفيذ التزامات العراق وقد تبنى ديوان الرقابة في خطته لعام ٢٠١٩ ، هدف رئيس محوره اعتماد الأساليب والمنهجيات الحديثة في الرقابة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة واعتماد دليلا لبرامج والسياسات كوسيلة لتقييم أداء الجهات الحكومية ذات العلاقة بتنفيذ تلك الأهدافكما ساندت خطة تقويم الأداء عملية الإصلاح الإداري من خلال تقييم أداء الجهات الخاضعة لرقابته[٣١]. تتولى دائرة تدقيق نشاط التمويل والتوزيع والبالغ عدد

---

[٢٧] الصالحي ، رياض شعلان حيرو ، فاعلية تعدد الأجهزة الرقابية في مواجهة الفساد المالي والإداري ، **رسالة ماجستير – منشورة ، كلية القانون ، جامعة القادسية ، العراق** ، ٢٠١٨.

٢٨ المادة (٣) من قانون ديوان الرقابة المالية رقم ١٩٤ لسنه ١٩٨٠.

٢٩ المادة (٥) من قانون ديوان الرقابة المالية رقم (٦) لسنة ١٩٩٠.

٣٠ الصالحي ، رياض شعلان حيرو ، مرجع سابق ، ص٦٣.

[٣١] ديوان الرقابة المالية الاتحادي ، خطة الديوان السنوية لعام ٢٠١٩ ، ص٢٤ .

موظفيها ١٩٥ موظف أعمال الرقابة والتدقيق من خلال (١٩) هيئة رقابية يتولى عدد منهم اعمال تقييم الأداء وحسب الخطة السنوية التي يعدها الديوان على الإدارات الخاضعة لرقابتها والتي تتمثل ب(وزارة المالية ، وزارة التجارة ، وزارة التخطيط ، البنك المركزي العراقي ، شركات التأمين (الوطنية والعراقية وإعادة التأمين) ، المصارف الرافدين والرشيد والعراقي للتجارة والعقاري والصناعي والزراعي والنهرين الإسلامي ، تقوم بمهام وأعمال الرقابة والتدقيق على الإدارت في محافظة بغداد والتنسيق مع دوائر التدقيق في المحافظات بشأن فروع الإدارات المذكورة . توزع الطاقات المخططة (المتاحة) لأداء مهام أجمالي الدائرة الرقابية وحسب أهداف ومهام الديوان ، وتمثل مهام تقويم الأداء الوقت اللازم لتقويم أداء الإدارات الخاضعة لرقابة الديوان وفق الخطة المعدة مسبقاً لهذا الغرض للتحقق من مدى فاعلية وكفاءة واقتصادية استخدام المال العام والموارد البشرية والاقتصادية وفق مؤشرات ومعايير علمية مدروسة إضافة إلى تدقيق البرامج والسياسات المحددة من قبل مجلس الرقابة والتقارير النوعية المقترحة من الدوائر الرقابية وتحدد نسبة هذه الطاقات وفق لما تراه الدائرة الرقابية[٣٢].

١٢- قطاع التأمين في العراق وتقارير الأداء لديوان الرقابة المالية

أ- نظرة تاريخية حول التأمين

لقد مرت فكرة التأمين منذ عهد قديم بأطوار عدة وأحوال مختلفة ، فيرى بعض الباحثين أن التأمين نشأ قديماً مع ظهور التعاون ، ثم بتطور حياة الإنسان إلى أن وصل إلى الصورة التي عليها في العصر الحديث ، ولقد عرف التأمين في الحضارات القديمة ولكن ليس بكلمة التأمين ؛ فالتاريخ الحالي يذكر أن قدماء المصريين كونوا جمعيات لدفن الموتى منذ آلاف السنين ، وقد دعاهم إلى ذلك اعتقادهم في حياة أخرى بشرط الاحتفاظ بأجسامهم سليمة بعد موتهم ، كما كانت من قبل حتى يتسنى للروح أن تعود للجسد عند القيامة ، وقد أستدعى اعتقادهم هذا إنفاق مصاريف باهضه عندما كانت تحدث الوفاة أو قبلها بغرض التحنيط وبناء القبور المستحكمة ، وأنشأت جمعيات تقوم بهذه المراسيم للأعضاء الذين يعجز ذويهم عن الإتفاق عليهم عند موتهم ، وذلك نظير قيام الأعضاء بدفع اشتراك سنوي للجمعية أثناء حياتهم مقابل ضمان المصروفات اللازمة للتحنيط والدفن عند الوفاة . ويذكر ابن خلدون في مقدمته أن العرب عرفوا تأمينات الممتلكات في أكثر من صورة من صوره المتعددة . ففي رحلة الشتاء والصيف كان أعضاء القافلة يتفقون فيما بينهم على تعويض من ينفق له جمل أثناء الرحلة من أرباح التجارة من أرباح التجارة الناتجة عن الرحلة ، وذلك بأن يدفع

[٣٢] المصدر السابق ، ص٢٦ .

كل عضو نصيباً بنسبة ما حققه من أرباح او بنسبة رأسماله في الرحلة حسب الأحوال . كما كانوا يتفقون أيضاً على تعويض من تبور تجارته منهم نتيجة نفوق جمله بنفس الطريقة السابقة[٣٣] .

ب- ظهور التأمين في العراق

لم يعرف التأمين سبيله إلى أفراد المجتمع العراقي حتى بداية القرن العشرين نتيجة عوامل اجتماعية واقتصادية وثقافية متعددة ، وعندما عرف الغربيون طريقهم إلى استغلال اقتصاديات العراق ، نشأ نظام التأمين في العراق على شكل فروع ووكالات لشركات تأمين اجنبية (انجليزية وهندية وفرنسية وسويسرية وأمريكية وايطالية) وفروع لبعض الشركات العربية عربية .

بدأ الاهتمام بالتأمين بعد الحرب العالمية الاولى عندما قام مجموعة من التجار بالبدء باستيراد البضائع من خارج العراق ووجدوا أن هناك حاجة ملحة للتأمين عليها من الأخطار التي من الممكن أن تصيبها ، وفي نفس الفترة كانت الدولة تؤمن ممتلكاتها لدى الشركات الاجنبية وتدفع لها مبالغ طائلة على شكل اقساط تأمين مما يؤدي إلى تسرب اموالها إلى الخارج لذلك صدر أول قانون للتأمين في العراق سنة ١٩٣٦ برقم (٧٤) وتم تأسيس أول شركة تأمين عراقية خالصة سنة ١٩٤٦م وهي شركة الرافدين[٣٤] .

وفي عام ١٩٥٠م رأت الحكومة العراقية ان سوق التأمين العراقي بحاجة إلى وجود شركة عراقية قوية وذلك لمنافسة الشركات الأجنبية ووكالاتها وفروعها ، وبناء على ذلك صدر قانون رقم (٥٦) لسنة ١٩٥٠م الذي تم بموجبه تأسيس اول شركة تأمين عراقية برأسمال عراقي خالص بنسبة ١٠٠% وهي شركة التأمين الوطنية[٣٥] .

وفي سنة ١٩٥٨م تأسست شركة بغداد للتأمين ، وفي أواخر سنة١٩٥٩م تأسست شركة التأمين العراقية وإلى جانب هذه الشركات الاربع وجد اثنان وثلاثون هيئة تأمين اجنبية هي فروع ووكالات للشركات الأجنبية منها خمسة فروع لشركات عربية . وفي عام ١٩٦٠ عدل قانون تأسيس الشركة الوطنية بالقانون رقم (٩٤) لسنة ١٩٦٠ والذي بموجبه قامت شركة التأمين الوطنية بفتح الفروع في محافظات العراق وفي خارجه وقد فتحت لها اول فرع في البصرة ، وفي نفس العام صدر قانون رقم (٢١) لسنة ١٩٦٠ والذي بموجبه تم تأسيس شركة إعادة التأمين العراقية ، والزم قانون تأسيس هذه الشركة جميع هيئات التأمين العاملة في العراق أن تسند جزءاً من إعمالها حدده القانون إلى شركة

---

[33] عبد الله ، سلامة . الخطر والتأمين الأصول العلمية والعملية ، الطبعة السادسة، دار النهضة العربية، ١٩٨٦، ص ١١٥،١١٦.

[٣٤] نادر ، هدى إبراهيم ، تأثير ابعاد جودة الخدمة التأمينية على رضا الزبون – دراسة حالة في شركة التأمين العراقية ، رسالة ماجستير – منشورة ، بغداد ٢٠١٠، ص٤١ .

[٣٥] مرزه ، سعيد عباس ، التأمين – النظرية والممارسة ، تم التنضيد في شركة إعادة التأمين العراقية العامة ، بغداد ، ٢٠٠٦ ص٦٣.

إعادة التأمين العراقية وقضى قانون تأسيسها بأن تعيد التأمين في الداخل والخارج بالنسبة التي تراها مناسبة ، في عام ١٩٦٤ وبموجب صدور قانون تأميم بعض الشركات والمنشآت رقم (٩٩) لسنة ١٩٦٤ قامت الشركات الأجنبية بتصفية الفروع والوكالات التابعة لها في العراق وبذلك أصبحت شركات التأمين العاملة في العراق (٩) شركات ثم في ١٩٦٤/١٠/٧ صدر قانون دمج شركات التأمين .

١٤- المشاكل والمعوقات التي تواجه قطاع التأمين العراقي

هناك مشاكل ومعوقات تجابه قطاع التأمين العراقي تتوزع على معوقات قانونية ، سوء تنظيم عقود الدولة فيما يخص الأحكام الخاصة بالتأمين ، هشاشة ثقافة التأمين ، قضايا داخل شركات التأمين : كضعف الكوادر، والمهارات الفنية والمعرفية المحدودة . وفيما يلي عرض لبعضها:

١. . قانون تنظيم أعمال التأمين لسنة ٢٠٠٥ :

بعد ان تم رفع الحصار الاقتصادي عن العراق عقب سنة ٢٠٠٣ كان الأمل كبير أن يعود سوق التأمين العراقي ويسترد مكانته المرموقة ، إلا أن ماحدث هو العكس حيث صدر قانون رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ الذي قام بتحديد فرص تطور شركات التأمين التي تعمل في العراق من خلال عدم اشتراطه وجوب التأمين على الأموال الموجودة داخل العراق أو التي ترد اليه لدى شركات التأمين في العراق أو أي فرع للشركات الاجنبية المسجلة في العراق[٣٦].

٢. محدودية الغطاء التأميني :

أن اغلب الشركات العاملة في السوق العراقي في وقتنا الحالي ينحصر أنتاجها بالوثائق الكلاسيكية للتأمين كوثائق الحريق والحوادث العادية ووثائق التامين البحري والهندسي ، وان انقطاع العراق وسوقه التأميني عن الاسواق العالمية قد حرمه من الاطلاع على اخر التطورات في جميع المجالات التأمينية ومنها اغطية التامين المستحدثة أو التي تم تعديلها عن الاغطية القديمة[٣٧] .

٣. الارهاب ودوره في تحديد النشاط التأميني :

ولقد ازدات خطورة ظاهرة الارهاب في الفترة الاخيرة بتطور الوسائل المستخدمة فيه كالسيارات المفخخة والعبوات اللاصقة وغيرها ، ونظراً لما تتصف فيه هذه الاعمال من العشوائية تهدف بها لتحقيق أهداف القائمين بها مما يؤدي إلى أثارة الرعب بين الافراد في المجتمع ، هنا يلعب التأمين

[٣٦] كرفوع ، عدنان طه ، دور تنمية الموارد البشرية في صناعة التأمين ، رسالة ماجستير – غير منشورة ، بغداد ، ٢٠١٣ ص٣٥،٣٦ . نقلاً عن صالح ، بوران فاضل ، مصدر سابق ، ص ٢٠٢.

[٣٧] صالح ، بوران فاضل ، مصدر سابق ، ص ٢٠٢ .

الدور المهم في تجزئة هذه الاضرار عن طريق تحمل كل فرد في الجماعة جزء منه بدلاً من أن يتحمله الفرد وبهذا يتلاشى اثره ويقل ، ويمثل الارهاب تحدي خاص لشركات التأمين لعدة أسباب هي[٣٨] : ١.أمكانية وقوع خسائر هائلة .٢. صعوبة التسعير. ٣- الخسائر النادرة .

٤. فقر أو غياب الاهتمام الحكومي :

توجد مشكلة بهذا الشأن ، وهي أن أصحاب القرار لا يقرأون ولا يستمعون في مجال التأمين، ومنذ تشريع قانون تنظيم أعمال التأمين لسنة ٢٠٠٥ (الأمر رقم ١٠) السيء الصيت ، تم التعليق وكتابة وتحليل الآثار الضارة لهذا القانون من قبل المختصين .

٥. مشاكل أخرى تتمثل في الآتي :

أ. قلة كوادر التأمين :

خسر قطاع التأمين معظم كوادره بسبب الوفاة ، والتقاعد ، والهجرة ، وارتبط ذلك بعدم وجود حقيقي لكوادر الخط الثاني لتسنم المسؤوليات .

ب. شركات التأمين الخاصة :

إن وجود عدد كبير من شركات التأمين الخاصة لا يتناسب مع حجم الطلب على الحماية التأمينية، وهي أصلاً تفتقر إلى المتانة المالية والكوادر الفنية المدربة .

ج . تدهور مكانة شركة إعادة التأمين العراقية :

كانت شركة إعادة التأمين العراقية تحتل مكانة مرموقة في أسواق التأمين في "العالم الثالث" منذ أواخر الستينيات إلى أوائل ثمانينات القرن الماضي من حيث حجم احتفاظها بالأخطار لحسابها الخاص، والنوعية العالية لكوادرها المدربة، واكتتابها بأعمال التأمين العراقية وتلك الواردة من خارج العراق. لكنها تدهورت بسبب الحروب والحصار الدولي [٣٩] .

د . ضعف عمل ديوان التامين و جمعية التأمين العراقية :

هـ. الوعي التأميني والثقافة التأمينية وركود سوق التأمين :

يتطلب نمو صناعة التأمين ووجود وعي تأميني كافي لدى الجمهور ، ويعرف الوعي التأميني بانه الاقتناع التام بفكرة التأمين والذي يجعل الفرد المتمكن يسعى ألى اقتناء خدمة التأمين .كما تتميز الخدمة التأمينية باعتبارها نشاط غير ملموس على عكس السلع التي لها صفات مادية ملموسة ،

---

[٣٨] صالح ، بوران فاضل ، دور التأمين من الحوادث الشخصية في تقليل أثار الاعمال الإرهابية ، رسالة ماجستير – غير منشورة ، بغداد ،٢٠١٠ . نقلاً عن المصدر السابق ص٢٠٢.

[39] مصباح كمال، شركة إعادة التأمين العراقية: ما لها وما عليها (نور للنشر، ٢٠١٨). شبكة الاقتصاديين العراقيين: http://iraqieconomists.net/ar/2019/05/07

وكذلك المنفعة المتحققة منها ذات طابع احتمالي ومستقبلي فهو قد يحصل او لا يحصل على المنفعة المرجوة منه . كما وان منفعتها يرتبط بالحوادث المؤسفة إلى غير ذلك من الصفات التي تتطلب جهوداً اكبر لعكس تلك الصفات امام الجمهور وزيادة وعيهم التأميني[٤٠].ولعل أن اهم اسباب التخلف وضعف الوعي التأميني ما يلي[٤١] :

١. الطبيعة السلوكية والعشائرية التي يتصف بها المجتمع العراقي والمشاركة في تحمل المخاطر.
٢. العقيدة التي يحملها نسبة كبيرة من أفراد المجتمع العراقي والتي تُحرم التأمين بكافة أشكاله ، بل ويعملون على الغاء التأمين الالزامي .
٣. الوضع الاقتصادي الذي بطبيعته ينتج مشاريع صغيرة لا تنطوي على جانب كبير من المخاطرة
٤. ضعف الدخل لأغلب أفراد المجتمع وهذا يدفعه إلى عدم التفكير أصلاً بالتأمين.

جدول رقم (١) يوضح مدى مساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلي الاجمالي وحصة الفرد من اجمالي الاقساط

السنة	الناتج المحلي الاجمالي مليارردولار	الناتج المحلي الاجمالي (مليار دينار)[٤٢]	اجمالي اقساط التأمين (مليون دينار)[٤٣]	حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (الف دينار)	حصة الفرد من اقساط التأمين (دينار عراقي)	نسبة مساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلي الاجمالي
2014	228.4	266332.7	204434	7649.0	5857	0.0767
2015	166.8	194681.0	172669	5528.7	4899	0.0886
2016	166.6	196,924.1	167310	5,444.5	4625	0.0849
2017	187.5	221665.7	175210	5968.5	4717	0.0790

الجدول من إعداد الباحث

١٥- الدراسة الميدانية

قام الباحث بإجراء دراسة ميدانية بإستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية حيث تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) الإصدار ٢٥، وذلك للتوصل إلى نتائج التحليل والتحليل الوصفي ، حيث تم إستخدام المتوسط الحسابي، الإنحراف المعياري، ومعامل الإختلاف.

[٤٠] ابو بكر ، عيد احمد ، دراسات وبحوث في التأمين ، بحوث علمية محكمة ، الطبعة الأولى ، عمان : دار الصفاء للنشر والتوزيع ، ٢٠١٠ . ، ص٧٢. نقلاًعن كاظم ، مازن عباس ، "اسباب ركود صناعة التأمين في العراق " ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية ، كلية الإدارة والإقتصاد ، جامعة واسط العدد (٢٣) ،٢٠١٦.ص١٠.
[٤١] كاظم ، مازن عباس ، مصدر سابق ،ص١٠.
[٤٢] جمهورية العراق ، وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للأحصاء – مديرية الحسابات القومية ، **التقديرات الفعليةالسنوية للناتج المحلي القومي والدخل الإجمالي ، "سلسلة معدلة" لسنتي ٢٠١٤-٢٠١٥ -٢٠١٦، كانون الثاني ،٢٠١٨ . سنة ٢٠١٧ المصدر نفسه ، تشرين الثاني ،٢٠١٩ .**

[٢] VISIT 9/3/2020 http://www.iq-insurance.com/
http://www.nic.gov.iq/index.php/ar VISIT 9/3/2020 /
http://www.mof.gov.iq/pages/ar/YearlyReport.aspx VISIT 9/3/2020

اختبار (كاي)^{٢} وهو اختبار لامعلمي، وتم استخدامه بغرض قياس العلاقات بين متغيرات الدراسة . وتم تصميم قائمة استبيان واستخدام الأساليب لأختبار مدى صحة فروض الدراسة ، بغرض التعرف على مدى فاعلية تقارير ديوان الرقابة المالية على الأداء في شركات التأمين العراقية العامة .

أ- الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

من واقع مراجعة إستمارات الإستبيان ، قام الباحث بتحليل البيانات وإدخال إجاباتها على الحاسب الآلي بإستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) ، وذلك لإجراء تحليل البيانات ، بهدف التعرف على قيم المتوسطات الحسابية للحصول على الاحكام .

حيث أستخدم الباحث الأساليب الإحصائية التالية :

١- تم إستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) الإصدار ٢٥، وذلك للتوصل إلى نتائج التحليل.

٢- الأساليب الإحصائية الوصفية وهي تلك الأساليب التي تعنى بإعطاء معلومات عن خصائص البيانات الداخلة في التحليل بهدف تحديد سمات وخصائص واتجاهات عينة الدراسة نحو فروضها منها : (المتوسط الحسابي ، الإنحراف المعياري ، معامل الإختلاف)

٣- اختبار (كاي)^{٢} وهو اختبار لامعلمي، وتم استخدامه بغرض قياس العلاقات بين متغيرات الدراسة.

ب- توزيع قائمة الاستبيان

جدول رقم (٢) بيان عدد استمارات الأستبيان الموزعة وغير المستلمة والمستردة والمستبعدة والصالحة للتحليل ونسبة الإستجابة على مستوى فئات العينة

البيان	عدد الاستمارات الموزعة	عدد الاستمارات غير المستلمة	عدد الاستمارات المستردة	عدد الاستمارات المستبعدة	عدد الاستمارات المستردة الصالحة	نسبة الإستجابة للإستمارات الصالحة للتحليل
شركة التأمين العراقية	49	4	45	4	41	24.8
شركة إعادة التأمين العراقية	15	0	15	2	13	7.87
شركة التأمين الوطنية	101	12	89	9	80	48.4
الإجمالي	165	16	149	15	134	81.1

يتضح من الجدول السابق أن معدل القوائم الصالحة للتحليل الإحصائي لكل فئة من فئات الدراسة قد بلغ (134) استمارة صالحة للتحليل الاحصائي لموضوع الدراسة، وبذلك تكون نسبة الإستجابة (81%) وهي نسبة مقبولة إحصائياً.

١٦- إختبارات فروض الدراسة الإحصائية عن طريق عرض وتفسير نتائج البرنامج الإحصائي (SPSS)

أ- توصيف المتوسطات الحسابية

تم الإعتماد في التحليل الوصفي على إستخدام توصيف المتوسط الحسابي وتوصيف معامل الإختلاف لتفسير القيم الناتجه عن التحليل الوصفي، وذلك كما يلي:

جدول رقم (٣): توصيف المتوسط الحسابي

١ : أقل من ١.٨	١.٨ : أقل من ٢.٦	٢.٦ : أقل من ٣.٤	٣.٤ : أقل من ٤.٢	٤.٢ : ٥
لا أتفق تماماً	لا أتفق	محايد	أتفق	أتفق تماماً

جدول رقم (٤): توصيف معامل الإختلاف

٠	٠ : أقل من ٥%	٥% : أقل من ٢٠%	٢٠% : أقل من ٤٠%	٤٠% : أقل من ٦٠%	٦٠% فأكثر
لا يوجد إختلاف	الإختلاف محدود جداً	الإختلاف محدود	الإختلاف واضح	الإختلاف واضح جداً	الإختلاف حاد

نسب الإستجابة: قام الباحث بتوزيع عدد (١٦٥) استمارة على شركات التامين الثلاث في العراق (شركة التأمين العراقية، شركة إعادة التأمين العراقية، وشركة التأمين الوطنية)، وقام باسترداد (١٣٤) استمارة صالحة للتحليل الاحصائي لموضوع الدراسة، وبذلك تكون نسبة الإستجابة (٨١%) وهي نسبة مقبولة إحصائياً.

ب- التحليل الوصفي (المتوسطات)

١- التحليل الوصفي (المتوسطات) للمتغير المستقل (فاعلية تقرير رقابة الأداء):

جدول رقم (٥): التحليل الوصفي (المتوسطات) للمتغير الرئيس (فاعلية تقرير رقابة الأداء)

م	العبارة	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	معامل الإختلاف %
١	تقارير رقابة الأداء لديوان الرقابة المالية الاتحادي شاملة لجميع أنشطة الشركة.	134	3.72	0.72	19.31
	تتسم تقارير رقابة الأداء لديوان الرقابة المالية بالوضوح والإيجاز (سهلة القراءة والفهم).	134	3.71	0.74	20.06
٣	تقدم تقارير رقابة الأداء معلومات دقيقة وموثوق بها وفي الوقت المناسب.	134	2.59	0.79	30.40
٤	تقاير رقابة الأداء متوازنة من حيث المحتوى والاسلوب وغير متحيزة (موضوعية)	134	3.09	0.69	22.26
٥	تقارير رقابة الأداء تعرض نتائجها بطريقة مقنعة.	134	2.90	0.71	24.58
٦	توجد توصيات بضرورة توزيع تقارير رقابة الأداء على الأقسام والموظفين للاطلاع عليها والاستفادة من المعلومات الواردة فيها.	134	2.56	0.73	28.55
٧	تقارير رقابة الأداء تقدم نتائج صحيحة واستنتاجات معقولة وتوجد فائدة من تنفيذ التوصيات.	134	3.04	0.63	20.75
٨	يقوم ديوان الرقابة بمتابعة تنفيذ التوصيات الواردة بتقريره.	134	2.92	0.74	25.23
٩	**المتغير الكلي لفاعلية تقرير رقابة الأداء**		**3.07**	**0.32**	**10.27**

*** الجدول من إعداد الباحث بناء على مخرجات التحليل الإحصائي**

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

١. بلغت قيمة المتوسط الحسابى المتغير الكلي لفاعلية تقرير رقابة الأداء (3.07)، وهذا يعني أنها تقع في توصيف الموافقة ، بانحراف معياري قيمته (0.32) ، وبلغ معامل الإختلاف (10.27%) ، وهذا يعني وجود اختلاف محدود بين آراء العينة محل الدراسة حول هذا المتغير .

٢- التحليل الوصفي (المتوسطات) للمتغير التابع (معيار الاقتصادية):

جدول رقم (٦): التحليل الوصفي (المتوسطات) للمتغير الفرعي (معيار الاقتصادية)

م	العبارة	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	معامل الإختلاف %
١	تساعد التقارير شركات التأمين في توفير الموارد عند الحصول عليها أو عند استخدامها.	134	2.37	0.61	25.67
٢	تساعد التقارير شركات التأمين في تحسين اتخاذ قرارات اقتناء الموجودات الجديدة.	134	2.34	0.72	30.56
٣	تساعد التقارير شركات التأمين في استخدام مواردها البشرية والمادية بشكل اقتصادي.	134	2.51	0.76	30.44
٤	تساعد التقاير شركات التأمين على بناء نظام إداري اقتصادي يسهم في استغلال الخبرات المتوفرة بأفضل صورة ممكنة.	134	2.14	0.82	38.47
٥	تساعد التقارير شركات التأمين على وضع استراتيجية لتعيين الموظفين تتناسب مع ظروفها الحالية والمستقبلية.	134	1.54	0.67	43.20
٦	تساعد التقارير شركات التأمين في عملية إدارة واستخدام ممتلكاتها ومدى حاجة الشركات إليها في ممارسة أنشطتها وتحقيق أهدافها.	134	2.11	0.73	34.67
٧	تساعد التقارير شركات التأمين في تقييم البرامج والسياسات المتبعة ومدى الجدوى الاقتصادية منها.	134	1.91	0.76	39.81
٨	تحث التقارير شركات التأمين على ضرورة الالتزام بالقوانين واللوائح.	134	3.70	0.60	16.24
٩	**المتغير الكلي لمعيار الاقتصادية**		**2.33**	**0.47**	**20.25**

* الجدول من إعداد الباحث بناء على مخرجات التحليل الإحصائي

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

١. بلغت قيمة المتوسط الحسابى المتغير الكلي لمعيار الاقتصادية (2.33)، وهذا يعني أنها تقع في توصيف عدم الموافقة، بانحراف معياري قيمته (0.47)، وبلغ معامل الإختلاف (20.25%)، وهذا يعني وجود اختلاف واضح بين آراء العينة محل الدراسة حول هذا المتغير.

٣- التحليل الوصفي (المتوسطات) للمتغير التابع (معيار الكفاءة):

جدول رقم (٧): التحليل الوصفي (المتوسطات) للمتغير الفرعي (معيار الكفاءة)

م	العبارة	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	معامل الإختلاف %
١	تساعد التقارير شركات التأمين على استخدام مواردها المتاحة (المادية، البشرية) بكفاءة.	**134**	2.15	0.75	34.94
٢	تساعد التقارير شركات التأمين على تحقيق النتائج ذاتها من حيث الجودة وزمن الانجاز وبتكلفة أقل.	**134**	1.95	0.76	38.97
٣	تساعد التقارير شركات التأمين على تحقيق أفضل المخرجات كماً ونوعاً باستخدام المدخلات المتاحة.	**134**	2.08	0.74	35.36
٤	تساعد التقارير شركات التأمين لتحديد العلاقة والانحرافات بين الأداء الفعلي والمخطط.	**134**	1.88	0.69	36.91
٥	تساعد التقارير شركات التأمين على تحقيق التوازن بين المدخلات والمخرجات.	**134**	2.01	0.75	37.41
٦	تساعد التقارير شركات التأمين في التعرف على التأثير الحقيقي لأنشطتها مقارنة بالتأثير المتوقع.	**134**	1.66	0.74	44.48
٧	تساعد التقارير شركات التأمين في إدارة المخاطر التي تواجه أنشطتها.	**134**	1.47	0.65	43.89
٨	تساعد التقارير شركات التأمين في زيادة جودة خدماتها وتقديمها بالوقت المناسب.	**134**	2.07	0.63	30.50
٩	**المتغير الكلي لمعيار الكفاءة**		**2.00**	**0.25**	**12.26**

*** الجدول من إعداد الباحث بناء على مخرجات التحليل الإحصائي**

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

١. بلغت قيمة المتوسط الحسابى المتغير الكلي لمعيار الكفاءة (2.00) ، وهذا يعني أنها تقع في توصيف عدم الموافقة ، بانحراف معياري قيمته (0.25) ، وبلغ معامل الإختلاف (12.26%) ، وهذا يعني وجود اختلاف محدود بين آراء العينة محل الدراسة حول هذا المتغير.

٤- التحليل الوصفي (المتوسطات) للمتغير التابع (معيار الفعالية):

جدول رقم (٨): التحليل الوصفي (المتوسطات) للمتغير الفرعي (معيار الفعالية)

م	العبارة	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	معامل الإختلاف %
١	تساعد التقارير شركات التأمين على تقويم أنشطتها وأهدافها من حيث الوضوح والتصميم الفعال.	134	2.95	0.68	22.91
٢	تساعد التقارير شركات التأمين على تقويم مدى ملائمة واتساق الإمكانيات المتوافرة لتنفيذ أنشطتها وتحقيق أهدافها.	134	2.08	0.68	32.82
٣	تساعد التقارير شركات التأمين في تحديد وبلوغ أهدافها واتخاذ القرارات.	134	2.71	0.65	23.88
٤	تساعد التقارير شركات التأمين على تقويم الآثار الاجتماعية والاقتصادية لأنشطتها وهل هذه الآثار ناتجه عن اتباع شركات التأمين مجموعة من الأدوات والسياسات.	134	1.67	0.74	44.49
٥	تساعد التقارير شركات التأمين من التعرف على الصعوبات والعقبات التي تعترض تحقيق أهدافها.	134	2.18	0.61	28.05
٦	تساعد التقارير شركات التأمين التعرف على ما إذا كانت الخدمات التي تقدمها مكملة لبرامج أخرى أو مكررة أو متعارضة مع برامج أخرى.	134	1.54	0.69	44.88
٧	تساعد التقارير شركات التأمين لمعرفة ما إذا كانت خدماتها تستجيب لاحتياجات العملاء وتتسق مع الأهداف.	134	1.91	0.62	32.39
٨	تساعد التقارير شركات التأمين على تحليل وتحديد أسباب تدني النتائج وعلى اقتراح حلول	134	1.96	0.64	32.51
٩	**المتغير الكلي لمعيار الفعالية**		**2.10**	**0.30**	**14.17**

*** الجدول من إعداد الباحث بناء على مخرجات التحليل الإحصائي**

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

١. بلغت قيمة المتوسط الحسابى المتغير الكلي لمعيار الفعالية (2.10) ، وهذا يعني أنها تقع في توصيف عدم الموافقة، بانحراف معياري قيمته (0.30) ، وبلغ معامل الإختلاف (14.17%) ، وهذا يعني وجود اختلاف محدود بين آراء العينة محل الدراسة حول هذا المتغير.

١٧- نتائج الفصل الميداني:

أ- نتائج التحليل الوصفي:

قام الباحث بعمل التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة، ويوضح الجدول التالي اجمالي متغيرات الدراسة: **جدول رقم (٩): التحليل الوصفي (المتوسطات) للمتغيرات الكلية للدراسة**

م	العبـــــارة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	معامل الإختلاف %
	المتغير الكلي لفاعلية تقرير رقابة الأداء (المتغير المستقل)	**3.07**	**0.32**	**10.42**
	المتغير الكلي لمعايير أداء شركات التأمين (المتغير التابع)	**1.99**	**0.09**	**4.52**

*** الجدول من إعداد الباحث بناء على مخرجات التحليل الإحصائي**

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

١. بلغت قيمة المتوسط الحسابى المتغير الكلي لفاعلية تقرير رقابة الأداء (3.07)، وهذا يعني أنها تقع في توصيف الموافقة، بانحراف معياري قيمته (0.32)، وبلغ معامل الإختلاف (10.42%)، وهذا يعني وجود اختلاف محدود بين آراء العينة محل الدراسة حول هذا المتغير.

٢. بلغت قيمة المتوسط الحسابى المتغير الكلي لمعايير تقارير رقابة الأداء (2.00)، وهذا يعني أنها تقع في توصيف عدم الموافقة، بانحراف معياري قيمته (0.09)، وبلغ معامل الإختلاف (4.52%)، وهذا يعني وجود اختلاف محدود جداً بين آراء العينة محل الدراسة حول هذا المتغير والإجماع على ذلك الرأي.

٣. ويتضح مما سبق اتفاق آراء العينة محل الدراسة على الموافقة على مدى فاعلية تقارير رقابة الأداء على أداء شركات التأمين محل الدراسة، ولكنهم أجمعوا على عدم الموافقة على توافر معايير رقابة الأداء (المعايير الاقتصادية، الكفاءة، والفعالية)، وهذا يدل على قصور هذه التقارير على توافر تلك العناصر بها.

١٨- التحليل الاستدلالي

١- قام الباحث بتطبيق اختبار (كاي)[٢] وهو اختبار لامعلمي ، وتم استخدامه بغرض قياس العلاقات بين متغيرات الدراسة ، وكانت نتائج اختبارات الفروض كما يلي :

أ- **الفرض الرئيس:** لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تقارير المراجعة لديوان الرقابة المالية الاتحادي وبين الأداء في شركات التأمين العراقية العامة .

ومن خلال اختبار مربع كاي لاختبار العلاقة بين (مدى فاعلية تقارير رقابة الأداء وأداء شركات التأمين) يتبين صحة الفرض الرئيسي، حيث كانت قيمة (P. Value = 0.943) ، مما يدل على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقارير المراجعة لديوان الرقابة المالية الاتحادي وبين الأداء في شركات التأمين العراقية العامة.

ب- الفرض الفرعي الأول: لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية لمدى فعالية تقارير مراجعة الأداء لديوان الرقابة المالية الاتحادي وبين تعزيز الاقتصادية على أنشطة شركات التأمين العراقية العامة. **ومن خلال اختبار مربع كاي لاختبار العلاقة بين (فاعلية تقارير رقابة الأداء والمعايير الاقتصادية)** يتبين صحة الفرض الفرعي الأول ، حيث كانت قيمة (P. Value = 0.120) ، مما يدل على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقارير المراجعة لديوان الرقابة المالية الاتحادي وبين المعايير الاقتصادية لأنشطة شركات التأمين العراقية العامة.

ج- الفرض الفرعي الثاني: لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية لمدى فعالية تقارير مراجعة الأداء لديوان الرقابة المالية الاتحادي وبين كفاءة أداء أنشطة شركات التأمين العراقية العامة. **ومن خلال اختبار مربع كاي لاختبار العلاقة بين (فاعلية تقارير رقابة الأداء ومعايير الكفاءة)** يتبين صحة الفرض الفرعي الثاني، حيث كانت قيمة (P. Value = 0.911) ، مما يدل على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقارير المراجعة لديوان الرقابة المالية الاتحادي وبين كفاءة أداء أنشطة شركات التأمين العراقية العامة.

د- الفرض الفرعي الثالث: لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية لمدى فعالية تقارير مراجعة الأداء لديوان الرقابة المالية الاتحادي وبين فعالية أداء أنشطة شركات التأمين العراقية . ومن خلال **اختبار مربع كاي لاختبار العلاقة بين (فاعلية تقارير رقابة الأداء ومعايير الفعالية)** يتبين صحة الفرض الفرعي الثالث، حيث كانت قيمة (P. Value = 0.632) ، مما يدل على

عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقارير المراجعة لديوان الرقابة المالية الاتحادي وبين فعالية أداء أنشطة شركات التأمين العراقية العامة.

٢- **نتائج التحليل الاستدلالي:** قام الباحث باختبار فروض الدراسة باستخدام اختبار (مربع كاي) وتبين عدم وجود علاقة بين تقارير المراجعة لديوان الرقابة المالية الاتحادي وبين أداء شركات التأمين العراقية العامة، وذلك كما هو موضح بالجدول التالي:**جدول نتائج التحليل الإستدلالي**

م	الفرض	مضمون الفرض	نتيجة الإختبار
١	**الفرض الرئيسي**	لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تقارير المراجعة لديوان الرقابة المالية الاتحادي وبين أداء شركات التأمين العراقية العامة.	**صحة الفرض الرئيسي**
٢	**الفرض الفرعي الأول**	لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية لمدى فعالية تقارير مراجعة الأداء لديوان الرقابة المالية الاتحادي وبين تعزيز الاقتصادية على أنشطة شركات التأمين العراقية العامة.	**صحة الفرض الفرعي الأول**
٣	**الفرض الفرعي الثاني**	لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية لمدى فعالية تقارير مراجعة الأداء لديوان الرقابة المالية الاتحادي وبين كفاءة أداء أنشطة شركات التأمين العراقية العامة.	**صحة الفرض الفرعي الثاني**
٤	**الفرض الفرعي الثالث**	لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية لمدى فعالية تقارير مراجعة الأداء لديوان الرقابة المالية الاتحادي وبين فعالية أداء أنشطة شركات التأمين العراقية العامة.	**صحة الفرض الفرعي الثالث**

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً : النتائج

أ- نتائج الدراسة النظرية توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها :

١-تلعب مراجعة الأداء دوراً هاماً في رفع كفاءة الأداء الإداري و المالي ، ومن ثم تحقيق الأستغلال الأمثل لموارد المشروع المادية والبشرية و حماية وسلامة أصول الشركة بمختلف أنواعها.

٢- ان مراجعة الأداء لاتقف فقط عند اكتشاف نقاط الضعف والخلل واوجه القصور وانما تهدف ايضا الى ايجاد الحلول الملائمة واقتراح بدائل مناسبة ، كما تهدف إلى التطوير والتحسين.

٣- ان مراجعة الأداء تصلح كأداة لقياس كفاءة وفاعلية الإدارة ، يوفر رأي مراجع الأداء ضماناً للحيوية المستقبلية للشركة.

٤- صعوبة وضع معدلات لتقيم أداء الوحدات الحكومية مما يلقي بأهمية خاصة على مراجعة الأداء للتحقق من كفاءة وفاعلية أداء الوحدات.

٥- ضرورة إعداد دليل عمل يساعد اجهزة الرقابة على مراجعة الأداء وتقويم البرامج وحسب نوع النشاط .

٦- ان مراجعة الأداء لم تلقي الاهتمام الكافي وكان من نتيجة ذلك عدم ظهور مفهوم متفق عليه .

٧- العمل على توفير المستلزمات الداخلية و الخارجية قبل الشروع بمراجعة الأداء.

٨- ان نشاط التأمين يعاني من بعض المشاكل التشريعية التي قد تنعكس على مستوى أدائه .

٩- أن انخفاض الأداء في بعض الأحيان قد يعود إلى ضعف الوعي لدى أغلب الشرائح أو تأثير الأوضاع الامنية .

١٠- أن المؤشرات المالية أصبحت عاجزة لوحدها عن تقديم صورة صادقة وشاملة عن أداء المؤسسة.

١١- تلعب اجهزة المراجعة العليا دوراً مهماً وحيوياً في رفع مستوى الأداء المالي والإداري الحكومي ، وتعتبر الركيزة الأساسية في حماية الممتلكات والموارد العامة .

وتوصلت الدراسة بعد تحليل محتوى تقارير الأداء لديوان الرقابة إلى الآتي :

- لاتركز تقارير مراجعة الأداء على العوامل المؤثرة على أداء شركات التامين.
- اعتماد الديوان في إعداد تقاريره على المؤشرات المالية فقط ، واصبحت هذه المؤشرات عاجزة عن اعطاء صورة صادقة عن نتائج تقييم الأداء.
- افتقار التقارير إلى تقييم نظام الرقابة الداخلية في شركات التامين .
- أن التقارير لا تولي اهمية للجوانب الاقتصادية والاجتماعية للنشاط التأميني.
- وجود ضعف في كفاءة أداء المراجعين العاملين في ديوان الرقابة المالية .

ب- نتائج الدراسة الميدانية

١- توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها : أظهرت نتائج الدراسة من واقع بيانات المبحوثين من موظفي شركات التأمين ، توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين تقارير ديوان الرقابة وأداء شركات التأمين ، حيث أن التقارير تغطي كافة أنشطة الشركات ، كما تتسم بالوضوح والإيجاز ، وغير متحيزة (موضوعية) ، حيث يتضح التزام ديوان الرقابة بمعايير التقارير إلا ان هذا الالتزام شكلي من حيث إطار التقرير اما محتوى التقرير لاينسجم مع متطلبات مراجعة الأداء ، حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابى المتغير الكلي لفاعلية تقرير رقابة الأداء (3.07)، وهذا يعني أنها تقع في توصيف الموافقة، بانحراف معياري قيمته (0.32)، وبلغ معامل الإختلاف (10.27%)، وهذا يعني وجود اختلاف محدود بين آراء العينة محل الدراسة حول هذا المتغير.

٢- لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين التقارير واقتصادية الأداء في شركات التأمين ، بلغت قيمة المتوسط الحسابى المتغير الكلي لمعيار الاقتصادية (2.33)، وهذا يعني أنها تقع في توصيف عدم الموافقة، بانحراف معياري قيمته (0.47)، وبلغ معامل الإختلاف (20.25%)، وهذا يعني وجود اختلاف واضح بين آراء العينة محل الدراسة حول هذا المتغير.

٣- لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين التقارير وكفاءة الأداء في شركات التأمين ، بلغت قيمة المتوسط الحسابى المتغير الكلي لمعيار الكفاءة (2.00)، وهذا يعني أنها تقع في توصيف عدم الموافقة، بانحراف معياري قيمته (0.25)، وبلغ معامل الإختلاف (12.26%)، وهذا يعني وجود اختلاف محدود بين آراء العينة محل الدراسة حول هذا المتغير.

٤- لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين التقارير وفعالية الأداء في شركات التأمين ، بلغت قيمة المتوسط الحسابى المتغير الكلي لمعيار الفعالية (2.10)، وهذا يعني أنها تقع في توصيف عدم الموافقة، بانحراف معياري قيمته (0.30)، وبلغ معامل الإختلاف (14.17%)، وهذا يعني وجود اختلاف محدود بين آراء العينة محل الدراسة حول هذا المتغير.

٥- أظهرت نتائج الدراسة قصور مؤشرات تقييم أداء شركات التأمين (القطاع العام) المعمول بها من قبل ديوان الرقابة المالية ، حيث تعتمد هذه المؤشرات على النسب المالية .

ثانياً : التوصيات

توصي الدراسة في ضوء النتائج التي توصلت اليها بما يلي:

التوصيات المتعلقة بديوان الرقابة المالية الاتحادي:

١- تلعب تقارير مراجعة الأداء دوراً هاماً يتوجب التركيز عليها من خلال المؤتمرات والندوات وأقامة الدورات التدريبية للعاملين بالديوان وإعداد مقاييس للأداء تتلائم مع نوع كل النشاط.

٢- ضرورة تركيز ديوان الرقابة على ادخال تعديلات على مؤشرات تقييم الأداء المعمول بها ، لأقتصارها على المؤشرات المالية وعجز هذه المؤشرات عن تقييم الاقتصادية والكفاءة .

٣- يتوجب على ديوان الرقابة المالية عند اجراء مراجعة الأداء التعاون مع شركات التأمين ، والاستعانة بالخبراء في هذا القطاع من اجل التوصل إلى نتائج وتوصيات تساعد شركات التأمين على تصحيح الانحرافات ومعالجة نقاط الضعف وتطوير أداءها.

٤- ضرورة تركيز ديوان الرقابة المالية على العوامل الخارجية المتمثلة في (البيئة القانونية ، البيئة التنافسية ، البيئة الإقتصادية) ، لتأثيرها على أداء شركات التأمين.

التوصيات المتعلقة بشركات التأمين :

١- تلعب البيئة القانونية دوراً هاماً من حيث أثرها في الأداء لشركات التامين ،وبالتالي يتوجب تعديل قانون رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ بما ينسجم مع مصلحة الشركات المحلية .

٢- ضرورة تبني شركات التأمين سياسة اعلانية تتيح للألشخاص المعنويين والطبيعيين التعرف على مزايا التأمين للمؤمن لهم في مقابل الأقساط البسيطة التي يتحملونها.

٣- ضرورة الاهتمام ببناء كوادر تأمينية قادرة على مواجهة التحديات ومواكبة التطور في صناعة التامين ، بهدف رفع كفاءة الاداء الفني لدى موظفي شركات التامين،كما أن إدارات شركات التأمين تستطيع تطبيق إلزامية التعليم المهني المستمر الذي يمكن أن يتخذ أشكالاً مختلفة وعدداً معينا من الساعات. ابتعاث الموظفات والموظفين في دورات تدريبية في الخارج .

مجالات البحث المستقبلية :

- انشاء قاعدة بيانات للمخاطر التي تواجه قطاع التأمين في البيئة العراقية التي من الممكن ان تؤثر على سلامة أداء هذه الشركات .
- تعزيز وإدراك ثقافة تطبيق مراجعة الأداء لجميع المستويات الإدارية والفنية سواء في ديوان الرقابة المالية ، وشركات التأمين .
- إجراء بحوث مستقبلية لتطبيق مراجعة الأداء باستخدام معايير الكفاءة والاقتصادية والفعالية وعدم الاكتفاء بتقييم الأداء والمؤشرات المالية .

– إجراء المزيد من الدراسات المستقبلية لتقديم نموذج كمي مقترح ومؤشرات قياس تناسب مراجعة الأداء لتقييم الأداء المالي لشركات التأمين في سوق التأمين العراقي .

المراجع

١- ابو بكر ، عيد احمد ، دراسات وبحوث في التأمين ، بحوث علمية محكمة ، الطبعة الأولى ، عمان : دار الصفاء للنشر والتوزيع ، ٢٠١٠ .

٢- إبراهيم ، علي أوهاج علي , " دور المراجعة الإدارية في دعم وترشيد القرارات الاستراتيجية بالمصارف السودانية " ، **رسالة دكتوراه – منشورة** , قسم المحاسبة ، جامعة البحر الأحمر، كلية الدراسات العليا ، السودان ، ٢٠١٧.

٣- الأشقر، محمد أحمد ، " مجالات مساهمة مراجعة الأداء في خدمة الإدارة وترشيد قراراتها في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية "، **رسالة ماجستير – منشورة** ، الجامعة الإسلامية (غزة) ، كلية التجارة ، فلسطين ، ٢٠٠٨ .

٤- الاصم ، مختار ، إدارة الموازنات العامة ، **منشورات جامعة الامارات** – الامارات العربية المتحدة ، ٢٠٠١.

٥- جربوع ، يوسف محمد و حلس ، سالم عبدالله ، " مجالات مساهمة المراجعة الإدارية في خدمة الإدارة وترشيد قراراتها ، **بحث – منشور** ، ٢٠٠٧.

٦- جلول ، عطية محمد ،" نموذج كمي مقترح لتقييم الأداء المالي لشركات التأمين المباشر بالتطبيق على تأمين الممتلكات والمسئولية في سوق التأمين المصري" ، **المجلة العلمية للإدارة** ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، المجلد الخامس والثلاثون ، العدد الأول ،٢٠١٥ ، الصفحات ٩٥، ١١٨ .

٧- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للأحصاء – مديرية الحسابات القومية ، التقديرات الفعلية السنوية للناتج المحلي القومي والدخل الإجمالي ، "سلسلة معدلة" لسنتي ٢٠١٤-٢٠١٥ -٢٠١٦، كانون الثاني ،٢٠١٨ . سنة ٢٠١٧ المصدر نفسه ، تشرين الثاني ،٢٠١٩ .

٨- درويش ، سعيد أحمد ، " مراجعة الكفاءة الإدارية في ضوء تعدد أهداف المنشأة المحاسبية : بالتطبيق على إحدى مؤسسات قطاع الصناعات المعدنية " ، رسالة دكتوراة – غير منشورة ، جامعة القاهرة ، فرع الخرطوم ، ١٩٩٥.

٩- ديوان الرقابة المالية الاتحادي ، خطة الديوان السنوية لعام ٢٠١٩ .

١٠- الزبيدي ، نوار دهام ، دور الخبرة الوطنية في التوعية لمتطلبات تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ، **مجلة الحل القانونية تصدر عن هيئة حل نزاعات الملكيةة** ، العدد ٢٢ ، ٢٠١٠.

١١- سيد ، سالم رشدي ، التأمين المبادئ والاسس والنظريات ،عمان: **دار الراية للنشر** ، ٢٠١٥.

١٢- صالح ، بوران فاضل ، " التحديات التي تواجه قطاع التأمين في العراق دراسة تحليلية " ، **مجلة العلوم الأقتصادية والإدارية** العدد (١٠٤) المجلد (٢٤) سنة ٢٠١٧ .

١٣- صالح ، بوران فاضل ، دور التأمين من الحوادث الشخصية في تقليل أثار الاعمال الإرهابية ، رسالة ماجستير – غير منشورة ، بغداد ،٢٠١٠ .

١٤- الصالحي ، رياض شعلان حيرو ، فاعلية تعدد الأجهزة الرقابية في مواجهة الفساد المالي والإداري ، **رسالة ماجستير – منشورة ، كلية القانون ، جامعة القادسية ، العراق** ، ٢٠١٨.

١٥- عبد الله ، سلامة . الخطر والتأمين الأصول العلمية والعملية ،القاهرة : الطبعة السادسة، **دار النهضة العربية**، ١٩٨٦.

١٦- عبدالفتاح ، محمد عبدالفتاح محمد ، "مشكلات تطبيق مراجعة الأداء كأداة لرفع كفاءة الأداء " ، **رسالة ماجستير – غير منشورة** ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٦.

١٧- عبدالمنعم ، حسن, " تقديم لمفهوم المراجعة الادارية " ، **الجمعية المصرية للإدارة المالية** ، المجلد ٢٧ العدد ٣ ، ١٩٩٨.

١٨- عرفه ، حسين مصطفى إبراهيم ،" أسلوب مقترح لتقييم شركات التأمين المباشر بالتطبيق على التأمينات العامة بالسوق المصري " ، رسالة ماجستير – منشورة ، جامعة اسيوط ، كلية التجارة ،٢٠٠٦ .

١٩- عطيه ، أحمد صلاح ، أصول المراجعة الحكومية وتطبيقاتها بالمنطقة العربية ، الاسكندرية ، **الدار الجامعية** ، ٢٠٠٨.

٢٠- كاظم ، مازن عباس ، "اسباب ركود صناعة التأمين في العراق " ، **مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية** ، كلية الإدارة والإقتصاد ، جامعة واسط العدد (٢٣) ،٢٠١٦.ص١٠.

٢١- كرفوع ، عدنان طه ، دور تنمية الموارد البشرية في صناعة التأمين ، **رسالة ماجستير – غير منشورة ، بغداد** ، ٢٠١٣.

٢٢- محمد، رفيق عبدالرزاق ، " مدى فاعلية التدقيق التشغيلي في الشركات العامة : دراسة ميدانية " ، **مجلة الكوت للعلوم الإقتصادية والإدارية** ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة واسط ، العدد(٢٦) ، حزيران – ٢٠١٧.

٢٣- محمد ، فائزة عبدالكريم ، " تقويم الأداء المالي في شركة التأمين العراقية " ، مجلة دراسات محاسبية و مالية ، جامعة بغداد ، المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية ، المجلد الثامن ، العدد الثاني والعشرون ، الفصل الأول ، ٢٠١٣.

٢٤- مصطفى ، سيد أحمد ، " تقييم الكفاءة والفاعلية " إدارة الإنتاج والعمليات الصناعية والخدمات " ١٩٩٩ .

٢٥- مرسي ، سامي أحمد ميرغني ، " تقييم الأداء في شركات التأمين اعتماداً على مؤشرات الإنذار المبكر (IRIS): بالتطبيق على شركة التأمين الإسلامية" ، **مجلة الدراسات العليا** ، جامعة النيلين – كلية الدراسات العليا ، المجلد الرابع عشر، العدد الرابع والخمسون،٢٠١٩ ، الصفحات ١٩٨-٢١٧.

٢٦- مرزه ، سعيد عباس ، التأمين – النظرية والممارسة ، تم التنضيد في شركة إعادة التأمين العراقية العامة ، بغداد ، ٢٠٠٦.

٢٧- مصباح كمال، شركة إعادة التأمين العراقية: ما لها وما عليها (نور للنشر، ٢٠١٨). شبكة الاقتصاديين العراقيين: http://iraqieconomists.net/ar/2019/05/07

٢٨- المادة (١٠٤) من القانون الاساسي العراقي لسنة ١٩٢٥.

٢٩- المادة (٣) من قانون ديوان الرقابة المالية رقم ١٩٤ لسنه ١٩٨٠.

٣٠- المادة (٥) من قانون ديوان الرقابة المالية رقم (٦) لسنة ١٩٩٠.

٣١- المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ، ٣١٠٠ ، **إرشادات رقابة الأداء – مبادئ رئيسية** ، صادرة عن المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الانتوساي)

٣٢- المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ، معايير المراجعة الحكومية الفقرة ٨.١٦ ، **صادرة عن المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الانتوساي)** .

٣٣- نادر ، هدى إبراهيم ، تأثير ابعاد جودة الخدمة التأمينية على رضا الزبون – دراسة حالة في شركة التأمين العراقية ، **رسالة ماجستير – منشورة** ، بغداد ٢٠١٠.

٣٤- نجم ، سامي حسن ، " تعدد الاجهزة الرقابية في العراق وأثره على فاعليتها –دراسة مقارنة " ، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية ، المجلد الثالث ، العددالحادي عشر .، ٢٠١٤.

٣٥- النعامي ، علي سليمان ،" مجالات مساهمة المراجعة الإدارية في خدمة الإدارة وترشيد قراراتها وقياس الكفاءة والفاعلية وتقييم الأداء للوظيفة الإدارية بالشركات المساهمة العامة الفلسطينية دراسة لآراء عينة من مديري الشركات المساهمة ، المراجعين الداخليين، المراجعين الخارجيين " ، **مجلة تنمية الرافدين** , جامعة الموصل ، كلية الإدارة والاقتصاد ، المجلد الثاني والثلاثون ، العدد تسعة وتسعون ، ٢٠١٠ ، الصفحات ٢٠٧-٢٣٣.

٣٦- المواقع الالكترونية لشركات التأمين الحكومية

37- Auditing Standards. Auditing Standards Committee International Organization of Supreme Audit Institutions,2004"implementation guidelines for performance Auditing based on INTOSAI Auditing Standards and Practical Experience .

38- Ana-Maria BURCA & Ghiorghe BATRÎNCA ,"The Determinants of Financial Performance in the Romanian Insurance Market International". **Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences** Vol. 4, No.1, January 2014,.

39- Abhijit.Sharma Diara, MdJadi, DamianWard," Evaluating financial performance of insurance companies using rating transition matrices Author links open overlay panel". **The Journal of Economic Asymmetries**. Volume 18, November 2018.

40- European Court of Auditors, Auditing Methodology and Support Unit Risk Assessment in Performance Auditing ECA - Risk Assessment Guidelines - October 2013 - Page 2

41- Hossain, S. " From Project Audit to Performance Audit: Evolution of Performance Auditing in Australia. IUP", Journal **of Accounting Research & Audit Practices**, Vol.9. No (3). (2010).

42- Maj Syed, Mohd Mustafa & Dr. Mohd Taqi, "A Study on the Financial Performance Evaluation of Punjab National Bank". International Journal of Business and Management Invention, January. 2017.

43- WARING,C.; MORGAN, S. Performance Accountability and Combating Corruption. Washington, D.C: The World Bank, 2007. P.448.